مجتمع

الهند: صواعق البرق تقتل 38 شخصاً في 24 ساعة

قتل البرق ما لا يقل عن 38 شخصاً في ولايتين هنديتين خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية، حسبما قال مسؤولون أمس الإثنين. وقالت الشرطة إن غالبية الوفيات وقعت في ولاية راجاستان غرب البلاد، حيث لقي 11 شخصا حتفهم بعد أن ضربهم البرق بالقرب من برج مراقبة في حصن العنبر. كذلك قتل ما لا يقل عن تسعة أشخاص وأصيب 20 آخرون في ضربات برق منفصلة عندما ضربت الولاية عواصف رعدية وأمطار موسمية. وفي ولاية أوتار براديش، قتل 18 شخصاً بسبب البرق، حسبما قال مسؤول حكومي. وكان معظم القتلى من عمال المزارع. (أسوشييتد برس)

العراق: حريق كبير داخل مدينة الطب

اندلع أمس حريق كبير في مبنى طبي، ضمن مجمّع صحي يتبع وزارة الصحة العراقية، وسط العاصمة بغداد، وحاصرت فرق الدفاع المدني المكان، في محاولة لإجلاء المرضى وإنقاذ الفرق الطبية وإخماد الحريق. وأعلنت وزارة الصحة العراقية السيطرة على الحريق الضخم الذي اندلع في مبنى «مدينة الطب». وقال المتحدث باسم الوزارة، سيف البدر، في بيان، إن «فرق الدفاع المدني سيطرت على الحريق بشكل كامل، ولم يتم تسجيل إصابات. الحريق اندلع في عدد من أقسام المبنى الإداري، وتم فتح تحقيق لمعرفة ملابساته وأسبابه». (العربي الجديد)

حرائق أميركا وكندا

تستمرّ موجة الحرّ الشديد في غرب أميركا، لتسجل درجات الحرارة معدّلات قياسية. وبلغت درجة الحرارة في منطقة ديث فالي في ولاية كاليفورنيا 54 درجة مئوية. وتسببت الحرارة الشديدة التي شملت معظم المناطق الشمالية الغربية المطلة على المحيط الهادئ، في الضغط على شبكات الكهرباء وتأجيج حرائق الغابات، بما في ذلك حريق في جنوب ولاية أوريغون، شكّل تهديداً للمنازل وأدى إلى انقطاع التيار الكهربائي.

واشتعلت حرائق الغابات في مساحة تتجاوز 768 ألف فدان من الأراضي، في 12 ولاية في غرب الولايات المتحدة، وأكثر من 500 ألف فدان في كندا، يوم أول من أمس.

ووفقاً لمركز مكافحة الحرائق الوطني الأميركي، يكافح رجال الإطفاء 55 حريقاً كبيراً في جميع أنحاء الولايات المتحدة. أما في كندا، فيكافح رجال الإطفاء أكثر من 300 حريق غابات نشط.

وأصدرت هيئة الأرصاد الجوية الوطنية الأميركية تحذيرات من ارتفاع درجات الحرارة في معظم أنحاء تلك المنطقة، وحذرت السكان من أن درجات الحرارة المرتفعة قد تمثل خطراً على صحتهم، ولا سيما الأطفال الصغار وكبار السن. فيما أصدرت السلطات المحلية أوامر إخلاء لمنازل العديد من السكان وتحذيرات في ولايات كاليفورنيا وأوريغون وأيداهو ومونتانا، وكذلك في مقاطعة كولومبيا البريطانية في كندا. ويعزو خبراء الارتفاع الشديد في الحرارة إلى الاحتباس الحراري، إذ يزيد تغير المناخ من خطر اندلاع حرائق الغابات.

(قنا)

(ديفيد بيكر/ Getty)

لا حياة لأطفال أفغانستان بلا أمن

كابول ـ **صبغة الله صابر**

تستمر الحرب في أفغانستان منذ أربعة عقود. الويلات الناجمة عنها دمرّت البلاد، وأثرّت على كل قطاعات الحياة وجميع الشرائح بلا استثناء، كما خلّفت خسائر بشرية جمّة، حيث يقدّر البعض عدد القتلى بين مليون ومليونين.

تأثر جميع الأفغان بالنتائج السلبية للحروب. وبالتأكيد، كانت حصة الأطفال كبيرة، باعتبارهم الضحايا الأكثر ضعفاً. وإضافة إلى الآثار النفسية الكبيرة على حياتهم، حُرم حوالى 3,7 ملايين منهم من الدراسة، وأرغم عدد كبير على العمل أو حتى التسول، بدليل أن عدد المتسولين الأكبر في الشوارع هم من الأطفال.

فقد الطفل الأفغاني محمد عثمان (13 عاماً) والده بسقوط صاروخ أطلق على منزل أسرته حيث كانت تعيش، في مسقط رأسها بإقليم غور (غرب)، ثم جاء مع أمه وأخواته إلى العاصمة كابول، ويعيشون حالياً في بيت متواضع بمنطقة باروان. يخرج عثمان في الصباح الباكر للبحث في القمامة عن أنواع مختلفة من البلاستيك وكراتين الورق، وغيرها من مخلفات المواد التي يعاد تدويرها، ويبيعها من أجل تلبية احتياجات المنزل. أما والدته وأخته الكبيرة فتعملان في البيوت. وتحضّر والدته تحديداً الخبز على التنور في مقابل أجر زهيد. في المحصلة، يعمل الطفل عثمان وجميع أفراد عائلته ليلاً نهاراً من أجل دفع عجلة حياتهم إلى الأمام. واعتاد عثمان ارتداء ملابس رثة سوداء، ووضع أحذية من البلاستيك في قدميه. يتجول بين القمامة وينبش فيها بحثاً عن مصادر ممكنة لحياة تعيسة. يجمع كراتين ورقية تحرقها والدته لاحقاً لإشعال التنور، أما مخلفات مادة البلاستيك، فيبيعها في آخر النهار، من أجل كسب ما بين 80 و100 أفغانية (بين دولار واحد ودولار وربع).

يروي عثمان لـ«العربي الجديد»: «أعمل طوال النهار وكذلك حال أمي. وفي النهاية نحصل على الرزق فقط لا أكثر ولا أقل. أما عندما كان أبي على قيد الحياة فكنا في وضع جيد، إذ كان يملك سيارة أجرة تكسبه المال في النهار، ويجلب لنا لدى عودته إلى البيت ليلاً كل ما كنا نحتاجه. ومنذ أن قتل بقصف استهدف منزلنا قبل ثلاث سنوات، بات جميع أفراد الأسرة يعملون من أجل الحصول على لقمة العيش». تتكرر حكاية عثمان مع الفتاة نركس (9 أعوام)، فهي تتسول في شوارع كابول من أجل كسب العيش لأسرتها، بعدما أتت من إقليم قندوز إلى منطقة بولي جرغي في ضواحي العاصمة. وفي وقت يلعب غالبية الأطفال في هذا العمر ويمرحون ويذهبون إلى المدارس، تعيش نركس بأمل وحيد يتمثل في كسب لقمة العيش لأفراد أسرتها، فوالدها توفي قبل أعوام إثر معارك شهدتها مديرية إمام صاحب بإقليم قندوز، ما دفع الأسرة إلى القدوم إلى كابول للهرب من القتال. يعمل شقيقا نركس الصغيران، عبد الله وعبد الواحد، في بيع أكياس بلاستيك في شوارع كابول. وبحلول المساء، يأخذ الجميع المال الذي كسبوه ويعطونه لأمهم من أجل الإنفاق على متطلبات حياتهم اليومية. تتمنى نركس إرساء الأمن والسلام في أفغانستان، كي تتخلص من التسول وتذهب إلى المدرسة. تقول لـ«العربي الجديد»: «لو توافر الأمن والاستقرار لما تركنا منزلنا في القرية وجئنا إلى كابول. لكن من أجل الحفاظ على كرامتنا نعيش في هذا المكان، وننتظر أن يسود الأمن والاستقرار في بلدنا».

من جهته، ينظف الطفل محمود أحذية الناس أمام مسجد في منطقة كوتي سنكي كي يجمع بعض المال. ويبلغ أجر تنظيفه كل حذاء عشرة أفغانيات، علماً أنه يضع كل ما يجنيه في تصرف أسرته رغم أن والده يعمل في سوق مندوي، ويكسب يومياً بين 200 أفغانية (أكثر من دولارين بقليل) و300 أفغانية (أقل من أربع دولارات). والوالد لا يستطيع في أي حال من الأحوال أن يرسل ابنه محمود إلى المدرسة. في المقابل، تسلك حياة الفتى محمد بلال الطريق العادي عبر الذهاب إلى المدرسة التي وصل فيها إلى الصف الثامن، ولا تواجه عائلته مشاكل كثيرة، لكن ما يقلقه هو حال أفغانستان والخوف من المستقبل المجهول. يقول لـ«العربي الجديد»: «أمن واستقرار البلاد من ضرورات الحياة. من دونهما لا نستطيع أن نعيش». ولا يزال مصير عملية السلام الأفغانية التي بدأت في الدوحة في سبتمبر/ أيلول 2020، غير واضح في ظل عدم تحقيق تقدم ملموس، باستثناء الاتفاق على خريطة طريق، ما يجعل جميع الأفغان، وتحديداً الأطفال الأبرياء، في خيبة كبيرة.

تحت خط الفقر

تأتي مطالب الأطفال الأفغان وطموحاتهم بالسلام، في وقت تشهد الساحة الأفغانية أشد أنواع التصعيد، ويقتل مواطنون أبرياء يومياً. وقد حلّت بالأفغان مصائب كبيرة بسبب الحرب الشرسة واضطرار الملايين إلى الفرار من البلاد أو النزوح داخلياً. يضاف إلى ذلك أن نصف السكان يعيشون اليوم تحت خط الفقر المدقع بسبب الحروب المتوالية.

تحقيق

لا يقتصر العنف بحق الأطفال في الأردن على بضعة أفراد، بل يعدّ العنف بشكل عام، جزءاً من ثقافة المجتمع حين يتعلق الأمر بالتأديب. وما يزيد الخطورة هو ارتفاع مستوى العنف إلى حدّ القتل أحياناً

أطفال معنّفون

مجتمع وحكومة لا يحميان صغار الأردن

تفشي كورونا اجبرهما على العمل لمساعدة عائلتيهما (خليل مزرعاوي/ فرانس برس)

عمّان ـ **انور الزيادات**

وقع ثلاثة أطفال ضحايا لجرائم قتل أسرية هزت الأردن خلال العام الحالي، كان آخرها في نهاية يونيو/ حزيران الماضي، حين قتل طفل في السابعة من العمر إثر تعرّضه للضرب والحرق عن طريق سكب المياه الساخنة عليه من قبل والديه بالتبني، فيما أقدم أب على قتل طفلتيه (سنتان و3 سنوات) بواسطة أداة حادة في البادية الجنوبية في مارس/ آذار الماضي، ما قد يؤشر إلى عنفٍ متنامٍ خلف الأبواب.

وعلى الرغم من عدم وجود دراسة حديثة عن العنف الذي يتعرض له الأطفال، فإنّ مسح السكان والصحة الأسرية (2017 - 2018) الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة، كشف عن تعرض 81 في المائة من الأطفال (ما بين عام و14 عاماً) إلى أحد الأساليب العنفية بهدف التأديب، خلال الشهر الذي سبق المسح، فيما تعرض 59 في المائة لعقاب جسدي.

وتشير التقديرات إلى ارتفاع كبير في معدلات العنف الواقعة بحق الأطفال خلال جائحة كورونا، لكن لم يتم خلال هذه الفترة توفير البيات للوصول إلى الأطفال الأكثر عرضة للعنف.

مفاهيم خاطئة

في هذا السياق، تقول أستاذة علم الجريمة، خولة الحسن، لـ«العربي الجديد»: «العنف الممارس ضد الأطفال مسكوت عنه في الثقافة الاجتماعية، وهناك من يعتقد أنّ تعنيف الأطفال يحقّق التربية المبتغاة». تضيف: «هناك مفاهيم خاطئة للتربية» وتعطي مثالاً على قيام أب بتعليق ابنه على شجرة بذريعة تربيته، أو اعتماد ضرب الأبناء بالعصا أو الحزام، وأحياناً طردهم خارج المنزل ليوم أو يومين من دون طعام أو مال. بعض هؤلاء يبررون الأمر بالقول إنهم كانوا عرضة بدورهم للضرب من قبل آبائهم وأمهاتهم ولم يكن لذلك تأثير عليهم. لكنّ هذا غير صحيح إذ إنّ العنف الذي يمارسه البعض اليوم بحقّ أبنائهم هو نتاج العنف الذي تعرضوا له سابقاً، ما يعني استمرار دائرة العنف. تتابع: «العنف قد يكون جنحة أو جريمة. وهناك العنف النفسي الذي يغيب عن النقاش، ولا يوجد رصد لأثره على الأطفال».

وحول أسباب العنف والجريمة ضد الأطفال، تشير إلى أنّ الأسباب كثيرة، ولكلّ حالة ظروفها ومسبباتها. وترى أنّ الجهل يعدّ أحد أهم أسباب ممارسة العنف بحق الأطفال، خصوصاً عندما يكون الأب والأم غير مهيأين لتكوين أسرة بسبب الزواج المبكر. تعلق على هذه الظاهرة المنتشرة في المجتمع الأردني وفي العديد من المجتمعات العربية، والمجاورة: «في أحيان كثيرة، نصادف طفلات يربين طفلات، علماً أنهن لا يعرفن أساليب التنشئة الصحيحة، ليبدأ التعنيف ضد الطفل بسبب عدم معرفة احتياجاته وعدم القدرة على تحمل المسؤولية. وأحياناً، يكون الطفل الحلقة الأضعف في الأسرة إذ يفرغ الوالدان غضبهما من خلاله».

وتلفت الحسن إلى أنّ الأهل، أحياناً، يريدون من الأبناء أن يكونوا مثاليّين في التصرفات والدراسة وتفاصيل الحياة اليومية. وفي حال عدم رضا الأهل عن تصرفات الأطفال، يكون العنف، مع الإشارة إلى أنّ الطفل لا يجب أن يحاسب بل من تولى تربيته. من جهة أخرى، تلفت إلى أسباب اقتصادية للعنف ضد الأطفال في ظلّ كثرة متطلباتهم وعدم القدرة على تلبيتها، ليتحول العجز إلى ضغط وأحياناً عنف. تتابع أنّ الأطفال يتعرضون للعنف ليس فقط من قبل الأهل، بل أحياناً من مقدمي الخدمة في دور الرعاية والمؤسسات التعليمية. وترى الحسن أنّ في الأردن استراتيجيات وقوانين لمواجهة العنف بحق الأطفال، لكنّ المطلوب تطبيق القانون على أرض الواقع، لافتة إلى وجود نحو 100 ألف طفل في سوق العمل، مطالبة بحماية هؤلاء كونهم الفئة الأكثر عرضة للاستغلال والعنف.

عواقب خطيرة

بدوره، يقول مستشار الطب الشرعي وخبير الأمم المتحدة في مواجهة العنف، هاني جهشان، لـ«العربي الجديد»: «أوّل حالة سوء معاملة أطفال تم توثيقها في البلاد كانت داخل المركز الوطني للطب الشرعي عام 1987. وكشفت دراسة علمية أخرى عن 29 حالة عنفية خلال فترة ثلاث سنوات (1990 و1992)، ولم يكن هناك ما يشير إلى تقديم أيّ نوع من العلاج أو الدعم النفسي للأطفال أو العائلات» لافتاً إلى «السكوت عن حالات العنف». وخلال السنوات الماضية، شهد الأردن مبادرات إيجابية أدت إلى تطور نوعي في خدمات التبليغ عن العنف ضد الأطفال، إلّا أنّ هناك أزمة في الإحصائيات، إذ إنّ عدد الحالات المبلغ عنها لا يعكس مطلقاً الرقم الحقيقي للعنف الواقع بحق الأطفال، بحسب جهشان.

ويشير جهشان إلى أنّ «العنف بحق الأطفال ظاهرة مرضية منتشرة في مجتمعنا، وليست مرتبطة بالدين أو العرق أو المستوى الثقافي أو الاقتصادي. وما زال عدد كبير من الأطفال الذين يتعرضون للعنف مهملين وبعديدين عن عناية واهتمام المسؤولين، خصوصاً أولئك الذين يعانون من الاستغلال الجنسي، والذين لا تظهر بالضرورة علامات العنف على أجسادهم». ويصف جهشان قتل الأطفال بسبب العنف داخل الأسرة بالظاهرة، لافتاً إلى أنّ الأمر خطير ويستوجب قياسه والوقاية من عواقبه على الأسرة والمجتمع. ويشير إلى أنّ العنف قد يؤدي إلى تشوهات وإعاقات ومشاكل في الصحة الإنجابية وغيرها من الأمراض. وهناك علاقة بين تعرض الأطفال للعنف ومعاناتهم لاحقاً من أمراض القلب والاضطرابات النفسية واضطرابات النوم والطعام والسلوك الإجرامي والانحراف من قبيل إدمان الكحول والمخدرات، كما يقول.

ويتابع أنّ العنف ضد الأطفال ظاهرة تستوجب التعامل معها ومع عواقبها، وأيّ تصريح لأيّ مسؤول أو إعلامي أو محام مفاده أنّ العنف «ليس ظاهرة» أو أنّه دخيل على مجتمعنا «هو نفاق». ويضيف أنّ الطبّ الشرعي يحدد نوع الإصابات وطبيعتها وخطورتها وظروف حدوثها سواء كانت جنائية أو مفتعلة أو عرضية، وإظهار ما نتج عنها من تعطيل للحياة اليومية أو التسبب بعاهة دائمة أو تشوه جسيم، ومحاولة تصور لسيناريو حصول الإيذاء، وتحديد الأداة المستعملة، وفي بعض الحالات تقدير الفترة الزمنية التي مضت على حصول الإيذاء.

ويؤكد جهشان أنّه بالإضافة إلى الدور التقليدي للطبّ الشرعي، المتمثل في جمع الأدلة وتقييم الضرر والتوثيق من خلال التقارير الطبية القضائية التي تعرض على النيابة والجهات القضائية المختصة، هناك دور محوري يرتبط بالطفل نفسه والجهات المحيطة به في البيت والمدرسة والشارع، كما الجهات الحكومية الرقابية، للمساهمة بالكشف المبكر عن الحالات، الأمر الذي يساهم في التخفيف من معاناة الضحايا وعدم تكرار الإساءة. ويشير إلى أنّ أشكال العنف ضد الأطفال تتجاوز الإيذاء، فهناك الاتجار بالأطفال، والاستغلال الجنسي، وجرائم الخطف، وإهمال تقديم الرعاية، والجرائم المتعلقة بالصحة الإنجابية للأم سواء كان الأمر يتعلق بقتل الطفل أو الإجهاض. ويقول: «هناك سهولة لقتل الأطفال من دون استخدام أدوات القتل التقليدية مثل الأسلحة والأدوات الحادة، من خلال الضرب على الرأس، أو الحرق، أو الحرمان من الطعام، أو الإهمال. وعادة ما يجري تعنيف الأطفال بما هو متوفر في المنزل من أسلاك كهربائية أو حرق بعبدان ثقاب أو ضرب بالملاعق والسكاكين، أو عضّ، أو تسميم بمواد التنظيف، أو أدوية».

ويرى جهشان أنّ مشكلة العنف ضد الأطفال لا يمكن حلّها ببساطة من خلال «ردود أفعال» حيال وفاة طفل تعرّض للعنف، أو بسبب تعرض طفل من ذوي الإعاقة لحروق شديدة، لافتاً إلى أنّ العنف بحقّ الأطفال أمر شائع ومعقد ويتطلب تدخّلاً على المستوى الوطني وبأسلوب ممنهج قائم على الدليل عن طريق المناهج العلمية، بهدف التعامل مع جذور العنف على المستويات كافة، والوقاية منه، والاكتشاف المبكر للحالات قبل تفاقمها. ويحذّر من أنّ الاخفاق في الأمر لن يؤدي إلّا إلى مزيد من الوفيات بين الأطفال. وإن لم تعتمد هذه المرجعية الوقائية، فلن يكون هناك أيّ فائدة من لجان تحقق في وفاة هؤلاء الأطفال، ولا من غضب المجتمع على موتهم. يضيف أنّ المسؤول عن انتهاك حقوق هؤلاء الأطفال ليسوا المجرمين الأشرار الذين قاموا بتعذيبهم والذين يستحقون أشد عقاب، بل إنّ الحكومة هي من انتهكت حقهم بالحياة والحماية، وقد أخفقت أنظمتها في كشف حالتهم مبكراً وبالتالي الوقاية من موتهم تعذيباً.

81%

نسبة الأطفال الذين تعرضوا إلى احد الاساليب العنفية بحسب مسح السكان والصحة الاسرية (2017 - 2018).

العنف الممارس ضد الأطفال مسكوت عنه في الثقافة الاجتماعية

لا يمكن حل العنف ضد الأطفال من خلال ردود افعال

جميلة المغربية صارت فلسطينية في غزة

إحساس التواجد في قلب المعاناة اكبر واهم من مشاهدتها من بعيد، والتفاعل معها عبر وسائل التواصل. هذا ما اختبرته مغربية متزوجة من فلسطيني في غزة، لدرجة أنها تقول اليوم: «أصبحت فلسطينية بلا شكّ»

غزة ـ **امجد ياغي**

يُعتبر عدوان الاحتلال الإسرائيلي الأخير على غزة، الثالث الذي عايشته المغربية جميلة بدهكت (30 عاماً) مع زوجها الفلسطيني. الأكيد أنها لم تعش حياة طبيعية، لكن الخوف الذي أحاط بها لم يمنعها من النضال، كما حال كل الفلسطينيين الذين يقاومون ويجهدون في سبيل إيصال رسائل معاناتهم وقضيتهم إلى العالم، وهو ما تفعله جميلة منذ سنوات عبر نقل واقع معاناتها كأم لأطفال تعيش في غزة باللغة الفرنسية التي تجيدها. تنحدر جميلة من العاصمة المغربية الرباط. حازت دبلوماً في تكنولوجيا المعلومات من معهد التكوين المهني وإنعاش العمل عام 2011، ونالت شهادة بكالوريوس في الصحافة والإعلام من جامعة الأمة في غزة. وتتقن الفرنسية باحتراف باعتبارها من اللغات الرسمية في المغرب، وأجرت دورات في الترجمة الاحترافية التي تمارسها حالياً.

في عام 2000، أثّر مشهد استشهاد الفتى محمد الدرة بين أحضان والده بغزة في جميلة، وقادها إلى محاولة معرفة ما يحصل في فلسطين وقضيتها. تذكر أنه خلال احتفال مدرسي حصل بعد سنة من الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، شاركت في فقرات بالحفل للترحم على شهداء فلسطين ومحمد الدرة. خلال عدوان الاحتلال الإسرائيلي الأول على غزة 2008 – 2009، تابعت جميلة الأخبار في منتديات فلسطينية عبر الإنترنت، وتعرفت على زوجها إبراهيم الغندور الذي كان ينشر أخبار العدوان في أحد هذه المنتديات. وبقي التواصل بينهما، وتعمّقت علاقتهما واتفقا على الزواج الذي عارضته أسرتها بسبب خوفها من الارتباط بفلسطيني، والعيش في غزة وظروفها السياسية المتقلبة. لكن جميلة أصرّت على الارتباط بإبراهيم، وأقنعت أسرتها بالموافقة، فتزوجا بعدما التقيا في المغرب في يونيو/ حزيران 2012. ثم سافرا إلى مصر، وانتقلا منها إلى غزة في أغسطس/آب 2012.

تقول جميلة لـ«العربي الجديد»: «عندما دخلت غزة وجدت أعلام الأحزاب وكتابات على جدران وشعارات لم أعتد أن أشاهدها في المغرب، ثم تأقلمت مع انقطاع الكهرباء، وبعد ثلاثة أشهر، اندلع العدوان الإسرائيلي فتملكني الخوف مثل أي مواطن غزّي آخر، وشعرت بعدم الأمان في مواجهة أي هجوم إسرائيلي. أما الخوف لدى أهلي فكان كبيراً جداً، كما أنهم حزنوا لأنني لم أفرح ببداية حياتي الزوجية». بعد شهر من إقامتها في غزة، عملت جميلة مع مؤسسة «نساء من أجل فلسطين» في الترجمة إلى الفرنسية، وكتابة محتوى بالفرنسية لمساندة القضية الفلسطينية، ونشرت تقارير على مواقع التواصل الاجتماعي. ثم رُزقت في مارس/ آذار عام 2014 بابنتها لانا، قبل أن يندلع العدوان الإسرائيلي الثالث في يوليو/ تموز عام 2014، والذي مثّل حرباً قاسية لجميلة على غرار الغزيين، فهي إلى جانب رعايتها طفلتها غطّت أحداث الحرب لحساب مؤسسة متخصصة في الإعلام، لكنها تأذت كثيراً من مشاهد العائلات التي استشهدت على موائد إفطار شهر رمضان، من دون أي تحرك من المجتمع الدولي.

عام 2016، رُزقت جميلة بوائل، وهي تعمل حالياً مع المرصد الأورو-متوسطي لحقوق الإنسان، وتعمّقت أكثر في نقل القضية الفلسطينية إلى الشعوب الناطقة بالفرنسية، واهتمت أيضاً بنشر أشرطة فيديو عبر منصة «نساء من أجل فلسطين»، حيث تروي بالفرنسية قصص معاناة الفلسطينيين والتفرقة العنصرية التي يتعرضون لها في الضفة الغربية، والحصار الإسرائيلي وتأثيره على كل نواحي الحياة في غزة.

خلال العدوان الأخير على غزة، أخلت جميلة وأفراد أسرتها منزلهم في منطقة الصفطاوي شمال القطاع، تحت ضغط تهديد الجيش الإسرائيلي بقصف أهداف تعود لحركة «حماس» فيها. وانتقلوا في مرحلة أولى إلى شارع الوحدة بحي الرمال، لاعتقادهم بأنه آمن، قبل أن يشهد مجزرة في 16 مايو/ أيار. عادت جميلة وأسرتها إلى منطقة الصفطاوي، في ظل الاقتناع بعدم وجود مكان آمن في غزة لتجنب أصوات القصف المرعب التي حرمت أطفالها النوم ليلاً، والبقاء في جو مستقر.

تقول جميلة: «عشت في أسابيع الحرب مثل أي أم فلسطينية تخاف على أبنائها، وتصارع لمنع تدهور حالهم النفسية. وهكذا أصبحت فلسطينية بلا شك، وأرى أن قضية فلسطين هي قضية كل الناس ولا تنحصر في أبنائها فقط. ورغم كل الظروف، أنا سعيدة لتأسيس أسرة وإنجاب أبناء فلسطينيين، ولأنني قادرة على خدمة القضية الفلسطينية بلغة ثانية من الميدان».

وتذكر جميلة عبارة «إحنا مالنا تازة (مدينة مغربية) قبل غزة» التي يقولها بعض المغاربة، والتي تعني أن الانشغال في قضاياهم الداخلية أهم من قضية غزة. وتؤكد أنها ترفضها، على غرار مساعي إسرائيل للتطبيع مع الشعوب العربية، ومحاولة نسيان القضية الفلسطينية، وإبقاء مشاريع التهويد الإسرائيلي في مدن الضفة الغربية، وحصار قطاع غزة.

تعرض صورة عائلتها في المغرب (محمد الحجار)

جميلة مع ولديها (محمد الحجار)

صيف الليبيين من الراحة إلى الهرب بسبب انقطاع الكهرباء

الفساد وقطاع الكهرباء لا ينفصلان في ليبيا، والضحية دائماً المواطنين الذين لا يبقى أمامهم خلال فصل الصيف إلا الهرب إلى الشواطئ. هذه حال معظم الليبيين اليوم

ليبيون اندفعوا بسياراتهم إلى الشاطئ (محمود تركية/ فرانس برس)

طرابلس ـ **العربي الجديد**

عادت أزمة الكهرباء لتؤرق حياة الليبيين، بالتزامن مع أطول موجة حرّ عرفتها بلادهم وامتدت نحو أسبوعين، في حين تستمر وعود الحكومة الخاصة بحلول إنهاء هذه الأزمة.

في الأسبوعين الأخيرين، تجاوزت، في شكل مفاجئ، ساعات تقنين التغذية بالطاقة الكهربائية الـ15 يومياً. وبررت إدارة الشركة العامة للكهرباء هذا الأمر بعجزها عن ملاحقة المعدين على خطوط نقل الطاقة، وكون الشبكة متهالكة وتعاني أيضاً من ضعف في إمدادات الغاز التي تحتاجها محطات التوليد.

وطالبت شركة الكهرباء المواطنين بترشيد استخدامهم للطاقة، وعزت أسباب ارتفاع ساعات التقنين إلى تأثير موجة الحرّ المفاجئة على محطات التوليد وخطوط نقل الطاقة، وتعهدت بمواصلة بذل قصارى جهودها لصيانة المحطات وشبكات النقل.

وتحت ضغط تزايد السخط في الشارع الذي عكسته بوضوح وسائل إعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، عقد رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة اجتماعاً عاجلاً مع مسؤولي إدارة الشركة العامة للكهرباء، فيما أمر مكتب النائب العام بضبط وإحضار كل من تكشف التحقيقات تدخله في عرقلة برنامج عمل الشركة خلال يونيو/ حزيران الماضي.

وأوضح مكتب رئاسة الحكومة أن بث شريط الاجتماع بين رئيسها الدبيبة ومسؤولي إدارة الشركة هدف إلى إطلاع المواطنين على الحقائق التي تتسبب في العجز عن تجاوز أزمة الكهرباء منذ أكثر من ست سنوات. وأبلغ الدبيبة ممثلي الشركة، خلال الاجتماع، أن الحكومة خصصت نحو مليار دينار (220 مليون دولار) لتنفيذ برامج الإصلاح والصيانة الخاصة بشبكة الكهرباء. واتهم إدارة الشركة بإهمال الأزمة، وعدم الجدية في مواجهتها ووضع حلول عملية لها وتنفيذها.

طالب مكتب النائب العام الجهات الأمنية بحماية منشآت الطاقة الكهربائية

تحوّلت الشقق من شدة الحر الى ما يشبه جهاز التنور الخاص بتحضير الخبز

وكشف الدبيبة خلال اللقاء عن تجاوزات ترقى إلى مستوى اختلاسات متعمدة في عقد صفقات لمشاريع صيانة مع شركات أجنبية، مشيراً إلى أن بعضها وهمي. كما أعلن جملة قرارات، منها صرف علاوات للفنيين العاملين في قطاعات شركة الكهرباء، وقرر وقف عمل مجمع الحديد والصلب من أجل توفير نحو 150 ميغاوات من الطاقة التي يستهلكها المجمع، واستخدامها في دعم شبكة الكهرباء.

من جهته، أكد مكتب النائب العام فتح سلسلة تحقيقات حول أزمة الكهرباء، واتخاذ إجراءات لضبط وإحضار كل المعتدين على خطوط نقل الطاقة، أو موظفي الشركة الذين ارتكبوا مخالفات في تنفيذ المهمات الموكلة إليهم، وكل من ساهم في الاستيلاء على معدات وتجهيزات خلال نقلها، أو عمل على تلفها.

كما طالب المكتب الجهات الأمنية والعسكرية بالعمل لحماية منشآت الطاقة الكهربائية، سواء محطات التوليد أو خطوط النقل، عبر وضع مخطط أمني فاعل وقابل للتطبيق غرضه الحفاظ على المنشآت وحراسة أفراد فرق الصيانة العاملة في مختلف مواقع عملهم. وأكد أن النيابة العامة باشرت العمل لتحديد أسباب أزمة الكهرباء وآليات معالجة تأثيراتها السلبية.

لكن هذه الإجراءات الرسمية لم تمنع الشركة من الإعلان، الأربعاء الماضي، أن شبكات أربع محطات موجودة غربي البلاد، فقدت نحو 500 ميغاوات من الطاقة المتاحة، ما اضطرها إلى زيادة عدد ساعات التقنين يومياً. وبررت الشركة حينها سبب ما حصل بمواجهة انخفاض حاد في ضغط الغاز من الحقل الغربي الذي يغذي هذه المحطات.

يعلق المواطن من العاصمة طرابلس أنور تنتوش، في حديثه لـ«العربي الجديد»، قائلاً: «يسمع كل ليبي المبررات ذاتها، في حين تبقى الإجراءات بلا جدوى، ما يجعل الوعود الحكومية أشبه بمسكنّات». ويضيف: «الفساد مستشر، وملف الكهرباء أعجز الحكومات السابقة عن إيجاد حلول». ويسأل: «أين أثر الـ150 ميغاوات التي أضيفت إلى طاقة الشبكة بعد وقف مصنع الحديد والصلب؟ فساعات التقنين لا تزداد ولا تنخفض».

ومنذ بدء موجة الحرّ الأخيرة، تشهد شواطئ مدن مصراتة وزليتن والخمس وطرابلس، وصولاً إلى زوارة أقصى غرب البلاد، ازدحاماً شديداً من مواطنين فارين من درجات الحرارة العالية. ويوضح بشير اندير، من مدينة بني وليد جنوب شرقي طرابلس، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أنه اضطر إلى حجز استراحة لأكثر من عشرة أيام، بعدما توسط لدى مشرفين على شاطئ في منطقة مجاورة لمدينة الخمس شرق طرابلس، و«ذلك للهرب من شقتنا التي تحوّلت من شدة الحر إلى ما يشبه جهاز التنور الخاص بتحضير الخبز الساخن». يضيف: «توقعنا الأزمة، لكن موجة الحرّ حلّت في شكل مفاجئ، وبتنا لا نستطيع توقع ساعات التقنين اليومية، علماً أن مجموع ساعات وجود الكهرباء لا يتجاوز العشر يومياً في الوقت الحالي».